Document: EB 120
Date: 22 June 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر جلسات الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Cheryl Morden
سكرتيرة الصندوق المؤقتة
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.morden@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10-11 أبريل/نيسان 2017

المحتويات

	الفقرات	الصفحات
أولا– مقدمة	2 - 1	1
ثانيا– افتتاح الدورة	10 - 3	2 - 1
ثالثا– قرارات المجلس التنفيذي	114 - 11	19 - 2
ألف – اعتماد جدول الأعمال	11	2
باء – صيغة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	25 - 12	5 - 3
جيم – مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	30 - 26	6 - 5
دال – مواءمة العمليات للسياق القطري – نهج شمولي	50 - 31	8 - 6
هاء – التقييم	54 - 51	9
واو – الانتقال بنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق إلى المستوى التالي	62 - 55	11 - 9
زاي – برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	67 - 63	12 - 11
حاء – اقتراحات المشروعات/البرامج المعروضة على المجلس التنفيذي للنظر فيها	70 - 68	12
طاء – المسائل المالية	89 - 71	15 - 12
ياء – الزيارات القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق	91 - 90	15
كاف – تحديث عن مرافق التمويل الجديدة: برنامج السبل المهنية	94 - 92	16 - 15
لام – تحديث عن تصميم صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأصحاب الحيازات الصغيرة في الصندوق	99 - 95	17 - 16
ميم – مسائل أخرى	111 - 100	18 - 17
نون – اختتام الدورة	114 - 112	19 - 18
رابعا – الوثائق المعروضة للعلم	115	19
خامسا – المعلومات الموفرة بموجب نهج المواءمة مع الغرض		19

الملاحق

الملحق الأول – المشاركون في الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي	33 – 20
الملحق الثاني – قائمة الوثائق المعروضة على الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي	36 – 34
الملحق الثالث – جدول الأعمال	40 – 37

محاضر جلسات الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي

أولا – مقدمة

1- عُقدت الدورة العشرون بعد المائة للمجلس التنفيذي في روما يومي 10–11 أبريل/نيسان 2017. وترد قائمة بالمشاركين في الدورة في الملحق الأول بهذه المحاضر.

2- عُرضت على المجلس التنفيذي الوثائق التي ترد قائمة بها في الملحق الثاني.

ثانيا – افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

3- رحب رئيس المجلس التنفيذي، رئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو، بممثلي الدول الأعضاء في الدورة العشرين بعد المائة للمجلس، وهنأ الممثلين المعتمدين حديثا على الوجه التالي:

- معالي السيد Alberto cogliati، كبير مستشاري مديرية العلاقات الدولية في وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الايطالية؛
- معالي السيدة Martha Elena Federica Barcena Coqui، السفيرة والممثلة الدائمة للولايات المتحدة المكسيكية لدى الصندوق.

4- رحب رئيس الصندوق بالممثلين المشاركين في المجلس التنفيذي للمرة الأولى وهم الدكتورة Theresa Tumwet، الملحقة الزراعية في سفارة جمهورية كينيا، علاوة على الوفود والمراقبين الذين يحضرون دورة المجلس التنفيذي، وأولئك الذين يتابعون مداولاتها من قاعة الاستماع.

5- وتداول رئيس الصندوق مع المجلس لمحاته الثاقبة بشأن الصندوق. وأشار إلى أنه يتحتم على الصندوق أن يزيد من استثماراته في المناطق الريفية، وأن يبقى البطل الأساسي للمليار شخص الذين ما زالوا في القاع، من خلال موازنة استقطابه للتأييد مع ماليته، وقياس نتائجه. وسيتطلب الصندوق الدعم الكامل من المجلس التنفيذي لتحقيق رؤيته ومساعدة الدول الأعضاء فيه على الإيفاء بالتزاماتهم إزاء جدول أعمال 2030 بشأن التنمية المستدامة. واعترف بأن المساهمات الأساسية يجب أن تبقى الصخرة التي يستند إليها تمويل الصندوق، حتى عندما تسعى هذه المؤسسة إلى سبل ابتكارية لرفد المساعدة الإنمائية الرسمية وتنويع قاعدتها من الموارد. وأشار إلى التحديات التي تحدق بتعبئة الموارد لعمل الصندوق، نظرا للحالات الطارئة الإنسانية المنتشرة على نطاق واسع. وأشار إلى الحاجة لأن تناقش إدارة الصندوق ومجلسه التنفيذي الخيارات الاستراتيجية الرئيسية، مثل تخصيص الموارد من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

6- وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، أشار رئيس الصندوق إلى أن الاستراتيجية يجب أن تتوجه ببرنامج للقروض والمنح، والذي يجب أن يتوجه أيضا بالقدرة الداخلية للصندوق على الإيصال، والاحتياجات غير الملباة للسكان الريفيين الفقراء، والطلبات المستلمة من الدول الأعضاء المتلقية. وأشار إلى أن الهدف يتلخص في الوصول إلى برنامج للقروض والمنح بما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد وما بعدها، وضمان أن يتطابق برنامج القروض والمنح مع الأثر المقصود للصندوق.

7- إضافة إلى ذلك، فقد أكد على أهمية أن يفي الصندوق بمهمته الجوهرية مع استمرار تركيزه على تمكين النساء الريفيات، وعمالة الشباب، والحق بالحصول على الغذاء والتغذية وغيرها من الحقوق، والزراعة الذكية بيئيا، وتحقيق إنتاجية أعلى، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والوصول إلى التمويل الريفي. وسلط رئيس الصندوق الضوء على بعض المجالات الإضافية للتركيز عليها، مثل:

(أ) تحسين عمليات الأعمال والعمليات بهدف تعزيز الإدارة، والشفافية، والقيمة المتحققة مقابل المال المنفق، والتوازن بين الجنسين على المستويات رفيعة المستوى والحوار الاجتماعي بين الموظفين؛

(ب) تعزيز العمليات وإضفاء المزيد من التقوية على اللامركزية لتعظيم النتائج والتطرق لتحدي إرساء الشراكات مع الوكالتين الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(ج) تعزيز روح الابتكار وجعل الصندوق حاضنة للابتكار، وبخاصة لإشراك القطاع الخاص بشأن التكنولوجيا وأساليب الزراعة والابتكار في الإدارة.

8- وأشار رئيس الصندوق إلى أهمية الحوكمة الرشيدة واتخاذ القرارات المشتركة مع الهيئات الرئاسية في الصندوق. وأكد على الحاجة لحوار منفتح ومتكرر بين الهيئات الرئاسية وإدارة الصندوق. وبهذا الصدد، فقد ذكر رئيس الصندوق الاندماج المحتمل بين المجلس التنفيذي ورئيسه ليعكس كيف يمكن إدارة التوقعات المتبادلة لكليهما على أفضل وجه ممكن.

9- ومن خلال بيان مشترك للقوائم ألف وباء وجيم، رحب أعضاء المجلس بالرئيس أنغبو في دوره الجديد كرئيس للصندوق ورئيس لمجلسه التنفيذي. وعبّروا عن دعمهم واستعدادهم للعمل معه للوصول إلى المجموعات المستهدفة للصندوق، والترويج للإصلاح والابتكار، والوصول إلى المزيد من التحسين لقدرة الصندوق على الإيفاء بهدفه الشامل المتمثل في الاستثمار في السكان الريفيين لتمكينهم من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

10- سلط رئيس الصندوق الضوء على بعض النقاط من دورة المجلس التاسعة عشرة بعد المائة، وبعدئذ افتتح الدورة العشرين بعد المائة.

ثالثا – قرارات المجلس التنفيذي

ألف – اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)

11- اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال كما هو مقترح في الوثيقة EB 2017/120/R.1/Rev.2، وأحاط علما ببرنامج العمل، كما هو وارد في الضميمة المرفقة بهذه الوثيقة. وسوف يعاد تنقيح جدول الأعمال لاحقا (الوثيقة EB 2017/120/R.1/Rev.3) ليعكس التعديلات التالية التي اتفق عليها المجلس:

(أ) شطب المقترحات التالية:

(1) مشروع تنمية مستجمعات إنتاج الحليب في المرتفعات الجنوبية في جمهورية تنزانيا المتحدة؛

(2) مبادرة توسيع نطاق التمكين الريفي والتنمية الزراعية في إندونيسيا؛

(3) مشروع أسواق المزارعين القرويين في بابوا غينيا الجديدة.

(ب) إدراج وثيقتين على جدول الأعمال، كانتا معروضتين للعلم، للمناقشة بناء على طلب من أعضاء القائمة ألف، وهما:

(1) تحديث عن مرافق التمويل الجديدة: برنامج السبل المهنية؛

(2) تحديث عن تصميم صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأصحاب الحيازات الصغيرة.

(ج) إضافة بندين تحت مسائل أخرى، بناء على طلب ممثل هولندا، وهما:

(1) مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها؛

(2) تحديث عن خبرة الصندوق بشأن مذكرات التفاهم مع القطاع الخاص.

باء – صيغة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 3 من جدول الأعمال)

12- استعرض المجلس التنفيذي الصيغة والإجراءات المقترحة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها، كما هي واردة في الوثيقة EB 2017/120/R.2+Add.1.

13- وأحاط المجلس علما بتعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وبخاصة المتعلقة بقيام إدارة الصندوق بالتطرق للتوصيات الرئيسية التي خرج بها التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسلط المكتب الضوء على إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق؛ وعلى استبعاد مؤشر مخصصات الموارد الذي تتبعه المؤسسة الدولية للتنمية، والقائم على تقدير السياسات والمؤسسات القطرية؛ والمقترح القاضي بإجراء تقييم لأداء القطاع الريفي مرة كل دورة من دورات النظام؛ والاقتراح القاضي بمناقشة واستعراض مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في لجان التنسيق بين الدوائر. إلا أن المكتب أشار إلى أن معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المنقحة ما زال يهيمن عليها حجم السكان الريفيين.

14- وأحاط المجلس علما باستعراض لجنة التقييم لصيغة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وموافقة أعضاء اللجنة على أن تركز إدارة الصندوق على السيناريوهين 2 و3 المقترحين، لضمان الوصول إلى قرار في الوقت المناسب لتنفيذه خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

15- ومن خلال بيان مشترك، شكر أعضاء القائمة ألف اللجنة التقنية على التقدم المحرز في استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. كما رحبوا بالقرار القاضي بالسماح بوقت إضافي للوصول إلى فهم أفضل لمضامين التغييرات المقترحة ضمن سياق النهج الشمولي للصندوق ونموذج عمله المتطور، والاستخدام المبتكر لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق، ومواءمة المعادلة مع مهمة الصندوق. وأكدوا على التوصيات المتعلقة بالنهوض بالعمل الجاري لتنقيح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ألا وهي:

(أ) الاستمرار في المناقشات المتعلقة بإمكانية إعادة معايرة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق وغيره من العناصر في المعادلة لزيادة التركيز على الفقر؛

(ب) خلق التوازن بين الاحتياجات والأداء لضمان تخصيص الموارد بموجب هذا الإطار للبلدان التي تثبت أداءً جيداً؛

(ج) الاستمرار في المناقشات الخاصة بأثر الدخل الوطني الإجمالي في المعادلة؛

(د) ضمان أن يصل الأعضاء إلى فهم كامل لطبيعة وتبعات التنقيحات المقترحة، وكون عملية الاستعراض شاملة قدر الإمكان بحيث تأخذ جميع وجهات النظر بعين الاعتبار، أي وجهات نظر الإدارة والدول الأعضاء.

16- أشار أحد الأعضاء إلى أن معادلة النظام قد تحسنت بصورة كبيرة، وأن مقترح إدارة الصندوق قد وفر توازنا أفضل بين الاحتياجات القطرية والأداء، وبالتالي فإنه سيضمن تخصيص الموارد بما يتماشى مع مهمة الصندوق. كذلك تم التأكيد على ضرورة الإبقاء على المعادلة بسيطة وشفافة.

17- وعبّر بعض الأعضاء عن دعمهم للسيناريو 3 لأنهم شعروا بأنه يؤدي إلى التوازن الأكثر ملاءمة بين الاحتياجات والأداء مع الالتزام بمهمة الصندوق. وأكد الأعضاء على أهمية تخصيص الموارد لأشد البلدان فقرا وضعفا، وشكروا إدارة الصندوق على الإبقاء على 40 إلى 45 بالمائة من المخصصات لأفريقيا جنوب الصحراء. ومع ترحيبه بالدعم الذي أظهرته الغالبية للسيناريو 3، إلا أن أحد الأعضاء طلب من الإدارة أيضا النظر في السيناريو 1. وناشد المجلس إدارة الصندوق لإدماج الأداء كحافز للبلدان الأشد فقراً.

18- واستجابة للقضايا التي أثيرت بشأن الاحتياجات والأداء، أوضحت إدارة الصندوق بأن السيناريو 3 يحقق على أكمل وجه التوازن بين الأداء، بحدود 52 بالمائة، والاحتياجات، بحدود 48 بالمائة، مع الامتثال للمعايير المطلوبة مثل التركيز على أفريقيا والإقراض بشروط تيسيرية للغاية.

19- وعبر أحد الأعضاء عن قلقه بشأن تفضيل الإدارة للسيناريو 3، حيث يبدو أن الأداء يحظى بوزن ترجيحي أفضل من الاحتياجات. وسعى لفهم كيف سيؤثر ذلك على المخصصات للأقاليم المختلفة. وأشارت إدارة الصندوق إلى أنه ومع هذا السيناريو، فإن البلدان التي تتمتع بدخول أعلى تتحمل مسؤولية أكبر للأداء بصورة أفضل وذلك بغية الوصول إلى المزيد من الموارد.

20- وسلط بعض أعضاء المجلس الضوء على أهمية إظهار مستوى المخصصات لكل بلد استنادا إلى السيناريوهات المقترحة. ومن شأن ذلك أن يوفر توضيحات أكبر حول التبعات على القرارات التي ستتخذ. ووفرت الإدارة تفاصيل إضافية بهذا الصدد، كما تم تداولها مع الأعضاء بموجب السيناريوهات المختلفة الواردة في الوثيقة. وطلب الأعضاء إجراء تحليل إضافي لإظهار الأثر المحتمل للمعادلة المقترحة على الاستدامة المالية للصندوق. ووافق المجلس على الحاجة لفهم أوضح لتبعات هذه المعادلة المقترحة.

21- شكر الأعضاء إدارة الصندوق على التأكيد على أن المناقشات الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المعدل تشكل جزءا لا يتجزأ من النهج الشمولي، وسوف يتم النظر فيها كجزء من حزمة متكاملة تتضمن أيضا المناقشات الخاصة بنموذج عمل الصندوق، والاقتراض من الأسواق، والهيكل المالي/الرأسمالي للصندوق، والأوضاع الهشة والاقتراض السيادي. وطلب أحد الأعضاء أن تجرى هذه المناقشات خلال مشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

22- عبّر بعض الأعضاء عن وجهة النظر القائلة بوجوب إعادة عرض المقترح على المجلس للمصادقة عليه في نهاية العام للسماح بمناقشات أكبر، وبخاصة في سياق مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد. وفضّل آخرون إبقاء المخطط الزمني المقترح للمصادقة عليه مفتوحا، نظرا للقضايا المتشابكة العديدة التي تحتاج للنقاش والموافقة عليها قبل المصادقة على المقترح النهائي، وطلبوا النظر بصورة دقيقة في التسلسل الزمني

للقرارات. وعلى وجه الخصوص، أشار الأعضاء إلى الحاجة إلى عقد مناقشات بشأن احتمال اتباع نهج بنافذتين، وغير ذلك من المظاهر الأخرى مثل الانتقائية القطرية والمعايير ذات الصلة وعدد البلدان التي سيتم إدراجها في كل دورة من دورات تخصيص الموارد وبأية شروط. وفي تعليقاته الختامية، أشار رئيس المجلس إلى أنه، وفي حين لم يتسنّ اتخاذ التزام حازم، من المقترح النظر في نهج بنافذتين، وكذلك الأمر بالنسبة لتحري كيفية تأثر النظام بهذا.

23- وفيما يتعلق بالانتقائية القطرية، أعلمت إدارة الصندوق المجلس أنه واستنادا إلى تحليل أولي، فإن العمل في بلدان أقل يزيد وبصورة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يتم الوصول إليهم من خلال عمليات الصندوق. كما أن التركيز على بلدان أقل في كل دورة، سوف لن يعني عدداً أقل من البلدان التي يمول الصندوق مشاريعاً فيها، وإنما وعوضا عن ذلك فإنه سيقلص من عدد البلدان التي تصمم مشروعات جديدة ويزيد من تجمع الموارد لمشروعات أكبر. وفيما يتعلق بشروط الانتقائية القطرية وقضية الانتقال، وافقت إدارة الصندوق على أنها قضايا هامة لا بد من النظر فيها.

24- ولتطبيق المعادلة في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، أحاط المجلس علما بأن الإدارة سوف تتطلب وقتا كافيا لاتخاذ التدابير الضرورية. وبهذا الصدد، اعترف المجلس بأهمية الوصول إلى اتفاق في الآراء في وقت قريب.

25- وأخيرا، اقترح رئيس المجلس عرض الوثيقة للموافقة عليها في الدورة الحادية والعشرين بعد المائة للمجلس في سبتمبر/أيلول، عندها سيقرر المجلس فيما لو كان سيوافق على هذه الوثيقة أو سيؤجل الموافقة عليها إلى دورة لاحقة. ووافق المجلس على هذا الاقتراح. وبالتالي، ستستمر مجموعة العمل بتوجيه استعراض وتنقيح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وعرض الاستنتاجات النهائية والتوصيات على المجلس في دورة سبتمبر/أيلول.

جيم – مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 4 من جدول الأعمال)

(أ) تقرير رئيس مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن اجتماعها الخامس

(ب) تقرير رئيس مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن اجتماعها السادس

26- أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفهي الذي تقدم به رئيس المجموعة عن اجتماعيها الخامس والسادس، بالاستناد إلى محاضر هذين الاجتماعين الواردين في الوثيقتين EB 2017/120/R.3+R.4. وعرض هذا التقرير ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد Porfirio Pestana de Barros، نيابة عن رئيس المجموعة وممثل نيجيريا، الدكتور Yaya O. Olaniran.

27- أحاط المجلس علما بالاجتماعين الخامس والسادس اللذين غطيا المرحلة الثانية من عملية استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتي ركزت على تحليل الوزن الترجيحي المخصص لكل متغير من متغيرات المعادلة وعلى تطوير المعادلة النهائية لهذا النظام.

28- وفي الاجتماع الخامس، أحاط الأعضاء علما بالتركيز المعزز على الفقر الريفي، ورحبوا بإدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في المعادلة، والذي من شأنه تحقيق زيادة قدرها 10 بالمائة لمخصصات البلدان التي تعاني من أوضاع هشة.

29- أما في الاجتماع السادس، فقد أخذ الأعضاء بعين الاعتبار مسألة تحليل الحساسية الذي أجرته إدارة الصندوق كما طلب منها، والذي يقدر صلابة المعادلة في وجه الهزات المحتملة والتغيرات المستقبلية في الأوزان الترجيحية للمتغيرات على مدى دورتي التجديد المتعاقبتين. وتشاطرت الإدارة السناريوهات الأربعة المجدية، التي توفر توازنا بين مكوني الاحتياجات القطرية والأداء القطري. وعبّرت مجموعة العمل عن تفضيلها للسيناريوهين الثاني والثالث، مع الأخذ بعين الاعتبار تفضيل إدارة الصندوق للسيناريو الثالث.

30- وأحاط المجلس علما بأن أعضاء المجموعة قد طلبوا المزيد من الوقت لضمان الوصول إلى فهم أوضح للمعادلة المعدلة. ومن هنا جاء الطلب بعرض المقترح على دورة المجلس في سبتمبر/أيلول للموافقة عليها.

دال – مواءمة العمليات للسياق القطري – نهج شمولي (البند 5 من جدول الأعمال)

31- عرضت إدارة الصندوق الوثيقة المعنونة "مواءمة العمليات للسياق القطري: نهج شمولي" (EB 2017/120/R.5)، مسلطة الضوء على القضايا التي سيتم التطرق إليها في مواءمة عمليات الصندوق للسياقات القطرية المختلفة.

32- رحب المجلس التنفيذي بالوثيقة وأحاط علما بالمعلومات الواردة فيها.

33- وشجع أعضاء القائمة ألف، في بيان مشترك، الصندوق على إعداد استراتيجية واضحة للبلدان التي تمر بمراحل انتقالية مختلفة في إنجاز التقدم الاجتماعي والاقتصادي الضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتوجب أن تضم هذه الاستراتيجية إجراءات واضحة، كما يجب أن تصاغ بالتشاور مع الدول الأعضاء، وبالبناء على نموذج العمل المتطور في الصندوق.

34- وفيما يتعلق بالانتقائية القطرية، رحبت القائمة ألف بقرار الإدارة القاضي بالإدارة الاستباقية لعدد البلدان في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وعبرت عن توقعاتها بأن يطور الصندوق إطارا يتماشى مع سياسة الاستهداف فيه. ولفت أحد الممثلين الانتباه إلى قضية الفعالية الإنمائية للبرامج الصغيرة، واقترح مناقشة مسألة الانتقائية القطرية والحد من عدد البلدان المدرجة في برنامج القروض والمنح ليصل في أقصاه إلى ما يتراوح بين 85 و90 بلدا خلال مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد. واستجابت إدارة الصندوق قائلة بأن الأثر المحتمل للانتقائية القطرية سيحظى بتفكير جدي.

35- دعم المجلس التنفيذي الرؤية الاستراتيجية المتطورة المعروضة في هذه الوثيقة، والتي تتسم بتركيز أعلى على الأنشطة غير الإقراضية، مثل إدارة المعرفة وإرساء الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص، والانخراط السياساتي، والمساعدة التقنية مستردة التكاليف، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد أشارت القائمة ألف إلى أنه كان من المفيد وجود تقدير عام لنتائج الصندوق في هذه المجالات مع استعراض لكيفية تخطيط الصندوق للتطرق للنزعة الهبوطية في حوار السياسات وإرساء الشراكات. كذلك أشارت أيضا إلى أن الصندوق يمكن أن يبلي بصورة أفضل في قياس النتائج وتقدير أثر هذه الأنشطة.

36- ونظرا لجهود الصندوق في تحري أنماط إضافية لتعبئة الموارد، وإدخال الاقتراض السيادي، علّقت القائمة ألف قائلة أن من بين الأسئلة الرئيسية التي تفتقر اليها هذه الوثيقة، السؤال "بأية شروط؟". وعلى وجه الخصوص، أشير إلى أن تعبئة الموارد الإضافية من خلال الاقتراض ستكون له تداعيات على تخصيص الموارد، مما يتوجب على الصندوق أخذه بعين الاعتبار عند توفير التمويل للبلدان المتلقية. وسلط الممثلون الضوء أيضا على العديد من القضايا التي لم تحل بعد فيما يتعلق بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والاقتراض من الأسواق.

37- واقترحت القائمة ألف صياغة بيان سياساتي واضح حول نسبة التمويل في التجديد الحادي عشر للموارد التي ستخصص لأشد البلدان فقرا استنادا إلى معايير يتفق عليها الطرفان. وفي الوقت نفسه، اقترحت أيضا وضع عتبة عليا للاقتراض بشروط عادية.

38- وأشارت القائمة ألف إلى بيانها بشأن النهج الشمولي للصندوق، والذي ألقي أثناء الدورة الثامنة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي، حيث طالبت بنهج للتمويل المشترك يطبق بصورة منتظمة، بما في ذلك متطلبات واضحة للتمويل المشترك للبلدان في مراحل مختلفة من النمو، بما تماشى مع شروط التمويل المختلفة التي يطبقها الصندوق كجزء من استراتيجيته الشاملة لدعم البلدان في المراحل الانتقالية.

39- وأثنى الممثلون على الصندوق لالتزامه بتوسيع دوره كميسر للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولإدراج هذا الموضوع كمكون يشكل جزءا لا يتجزأ من نموذج عمل الصندوق.

40- وترحيبا باعتراف الصندوق بأهمية وجود مقر قوي له، عبّر أحد الممثلين عن أمله بأن يترجم ذلك إلى خطة عمل للإبقاء على وتعزيز قيادة الصندوق للخبرات التقنية في روما في المجالات الرئيسية، وبخاصة تلك التي تتعلق بالتغذية والمساواة بين الجنسين.

41- ومع الاعتراف بأهمية أفريقيا والبلدان منخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة بالنسبة للصندوق، إلا أن بعض الممثلين عبّروا عن تقديرهم للاعتراف بالفقر الريفي في البلدان متوسطة الدخل. وبالإشارة إلى "فخ الدخل المتوسط" المذكور في هذه الوثيقة، أكد أحد الممثلين على حدة الفقر الريفي في بعض المناطق من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، والتي توازي في فقرها ما يمكن مقارنته بالبلدان منخفضة الدخل. وعلى نحو مماثل، قال أحد الممثلين بأن تصنيف وترتيب البلدان استناداً إلى ناتجها المحلي الإجمالي، لا يطابق في جميع الأحوال حقيقة وجود الفقر الريفي فيها، واقترح أن يؤخذ الناتج المحلي الإجمالي الذي يولده القطاع الزراعي بعين الحسبان لمخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

42- وبما يتفق مع ما ذكر أعلاه، تم التأكيد على أن الفقر الريفي في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا يجب أن يؤخذ بعين الحسبان عند استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وأنه لا بد من اتباع نهج متمايز للبلدان متوسطة الدخل لتوجيهها في التغلب على التحديات التي تواجهها. علاوة على ذلك، تم تشجيع الصندوق على العمل بصورة وثيقة مع البلدان متوسطة الدخل للتطرق للفقر الريفي. وعلق رئيس الصندوق قائلا أنه، وفي حين أن البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا جميعها قد لا تحتاج دعما من الصندوق، إلا أن بعضها يتمتع بدخل وطني إجمالي عال للفرد الواحد ولكنها تفتقر إلى القدرات. وبصورة إجمالية فإن حاجتها لدعم الصندوق لا يعني بالضرورة أنها بحاجة لمخصصات من موارده الأساسية. واقترح رئيس الصندوق أيضا الانتباه للوسائل الممكنة لدعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بين تصنيف وآخر.

43- وسُلط الضوء على الحاجة لانتقائية قطاعية، حيث أشار أحد الممثلين إلى أنه وعند تعزيزه للتحول الريفي الشمولي، يبدو أن الصندوق يتوسع خارج نطاق قطاع الزراعة. وقال بأن من شأن ذلك أن يتسبب في انتشار الصندوق على العديد من القطاعات، علما أن الصندوق صغير ولا يمتلك الخبرة ولا المعرفة بجميع القطاعات. وقالت ممثلة أخرى بأن التحول الريفي الشمولي الحقيقي يتطلب تجاوز الزراعة، واعترفت بأن الصندوق لا يمكن له أن يعمل مع جميع هذه القطاعات بمفرده، واقترحت تنفيذ الرؤية القطاعية الموسعة من خلال إرساء الشراكات.

44- واقترح أحد الممثلين أنه، وبغض النظر عن مستوى النمو لبلد ما، يتوجب على الصندوق التركيز على شرائح السكان الذين ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وبهذه الطريقة، يمكن للصندوق ان يساعد جميع البلدان على الوصول إلى الهدف المتمثل في الحد من الفقر الريفي، مع المساهمة في الأمن الغذائي لهذه الشرائح. ولهذا الغرض، عبّر الممثل عن دعمه للنهج على مستوى المناطق والبلديات المعروض في الوثيقة.

45- وشُجّعت إدارة الصندوق على تحري إرساء الشراكات مع الشركاء الوطنيين الرئيسيين، مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية.

46- وبالإشارة إلى الأثر البيئي الذي تخلفه عمليات الصندوق، والذي يتم التطرق إليه في وثائق الصندوق الأخرى مثل سياسة الصندوق بشأن إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ، طلب أحد الممثلين إدراج هذه القضية ضمن النهج الشمولي، مع الإشارة إلى أثر عمليات الصندوق على البيئة في السياقات الميدانية المختلفة.

47- وأشار أحد الأعضاء إلى أهمية احترام الثقافات والأعراف المحلية لتيسير الحساسية للسياقات المختلفة مما يمكن ذكره في هذه الوثيقة. وأشار أيضا إلى أن اللامركزية قد زادت من التفاعل بين صناع السياسات والمستفيدين، مما نجم عنه نهج أكثر مواءمة للسياقات القطرية المختلفة.

48- وبرز طلب لإيلاء اهتمام أكبر للنتائج، وبخاصة من خلال ربط الأدوات بالنتائج المتوقعة بما يتماشى مع نظرية التغيير وإطار قياس النتائج.

49- واقترح بعض ممثلي الدول الأعضاء أن تتضمن الوثيقة أيضا القضايا المتشابكة، مثل التمايز بين الجنسين والتغذية وتغير المناخ.

50- وأثيرت بعض الشواغل التي تتعلق بمطابقة الموارد المقترضة مع الإقراض، وتم التأكيد على وجوب ألا يكون هنالك أي نوع من أنواع الدعم المستتر للمنتجات المالية. وأشارت إدارة الصندوق إلى أنه في حال تمكن الصندوق من إيصال مستوى أعلى مما تسمح به موارد المساعدة الإنمائية الرسمية عندئذ يمكن له الحصول على موارد إضافية من السوق، مع إمكانية النظر في خيارات أخرى. وتعتبر إدارة الصندوق القضية برمتها على أنها حزمة متكاملة، إذ سيتم تحويل الموارد من الأسواق الرأسمالية إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وستضمن إدارة الصندوق عدم حدوث أي نوع من أنواع الدعم المستتر.

هاء – التقييم (البند 6 من جدول الأعمال)

51- عرض ممثل إندونيسيا، السيد Des Alwi، تقريرا شفهيا عن الدورة السادسة والتسعين للجنة التقييم على المجلس التنفيذي نيابة عن رئيسها المؤقت ممثل الهند، السيد Rishikesh Singh. وأحاط المجلس علما بأن التقرير يستند إلى محاضر الدورة الواردة في الوثيقة EB 2017/120/R.6.

52- أثناء الدورة، استعرضت لجنة التقييم "تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية للفلبين"، و"ورقة نهج بشأن التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق"، و"اتفاقية الاتساق المعدلة بين نظامي التقييم الذاتي والتقييم المستقل في الصندوق"، و"تقرير تقييم تجميعي عن توسيع النطاق"، و"الأخذ بنظام إدارة النتائج والأثر إلى المستوى التالي"، و"الإطار الزمني لاستعراض الأقران المحتمل لمكتب التقييم المستقل في الصندوق".

53- وبشأن ورقة النهج، فقد عبّرت اللجنة عن وجهة نظرها القائلة بأن التقييم المؤسسي يمكن أن يجرى كتقييم وتحرٍّ للهيكلية المالية للصندوق في آن معا. وعلى وجه الخصوص، طلب أعضاء اللجنة أن يتحرى التقييم المؤسسي مرونة النموذج المالي للصندوق لاستخدام أدوات ابتكارية بدون الحد من الاستدامة المالية، وتطرقه بصورة واضحة لسلطة رئيس الصندوق والمجلس التنفيذي في القرارات الخاصة بالأموال التكميلية والمساهمات التكميلية وبمهام الإشراف ذات الصلة.

54- وأُعلم المجلس بأن النرويج سوف تتخلى عن مقعدها في لجنة التقييم. وأشارت ممثلة ألمانيا، ومنسقة القائمة ألف، بأنه لا يوجد في الوقت الحالي أي مرشح بعد لأخذ مكان النرويج في لجنة التقييم، وسيتم تحديد عضو من أعضاء القائمة ألف من بين ممثلي المجلس التنفيذي قبيل انعقاد الدورة التالية للجنة بتاريخ 12 يوليو/تموز 2017. ووافق المجلس على اقتراح ممثلة ألمانيا بالموافقة على تسمية شاغل المقعد من خلال التصويت بالمراسلة ما أن يتم تحديد هذا المرشح.

واو – الانتقال بنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق إلى المستوى التالي (البند 7 من جدول الأعمال)

55- استعرض المجلس وثيقة "الانتقال بنظام إدارة النتائج والأثر للصندوق إلى المستوى التالي" (EB 2017/120/R.7+Add.1+Corr.1)، مع تعليقات مكتب التقييم عليها. وتضمنت هذه الوثيقة مقترحا من إدارة الصندوق بتنقيح إطار إدارة النتائج والأثر بهدف تعزيز قياس نتائج الصندوق من خلال رفع سوية جملة المؤشرات الحالية وكيفية قياسها.

56- وأحاط المجلس علما بتعليقات مكتب التقييم المستقل، وبخاصة المخاوف التي أُثيرت بشأن الفصل بين مسوحات خط الأساس والمسوحات النهائية. وأوضحت إدارة الصندوق بأن مسوحات خط الأساس مطلوبة لكل مؤشر في الإطار المنطقي للمشروعات. أما المسوحات قبل وبعد، فهي مجرد وسيلة من الوسائل المتاحة لوضع خطوط الأساس. ولم تعد الإدارة تصرّ على وجودها، لأنها لا تقيس الأثر بالضرورة .

57- ورحب المجلس بنظام إدارة النتائج والأثر المعدل، وبخاصة الحد من عدد المؤشرات من أكثر من 100 إلى أقل من 40 لأن من شأن ذلك أن يساعد على خلق الاتساق في الإبلاغ عن النتائج وتتبع التقدم المحرز وزيادة المساءلة. وإضافة إلى الحد من المؤشرات، تبذل الجهود لتبسيط متطلبات القياس وضمان صلتها بإدارة

المشروعات. وأمل أعضاء المجلس بأن يؤدي ذلك إلى تيسير وصول إدارة الصندوق لصناعة قرارات أفضل تستند إلى الدلائل.

58- كما رحب الممثلون أيضا بمواءمة نظام إدارة النتائج والأثر مع الإطار الاستراتيجي للصندوق ومع أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، فقد رحب المجلس أيضا بالمظاهر التالية ذات الصلة بالنظام المنقح لإدارة النتائج والأثر:

(1) جعل المؤشرات الجوهرية إلزامية للمشروعات كلما كان ذلك ملائما، مع إمكانية امتلاك المشروعات لمؤشراتها الخاصة بها أيضا؛

(2) الخطة الرامية إلى بناء قدرات الرصد والتقييم على المستوى القطري؛

(3) اتباع الحرص الواجب وضمان الجودة، وتوفير قائمة مرجعية معيارية لتقدير جودة المشروعات، والتي ستتضمن، في حال كان ذلك ملائما، مؤشرات جوهرية؛

(4) تقسيم البيانات حسب الجنس والعمر والسكان الأصليين. واستجابة لتساؤل بشأن تقسيم البيانات للأشخاص الذين يعانون من إعاقات، وذلك استجابة لروح المقولة "عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب"، قدمت الإدارة وصفا للتحديات في هذا المجال قائلة: بأنه يمكن تقسيم البيانات حسب الإعاقة فقط في البلدان التي تمتلك قوانين تخص الإعاقة، وهي قليلة للغاية. وفي الحالات التي تكون البيانات فيها متوفرة، لا يوجد أي تقسيم إضافي يخص المناطق الريفية. إلا أن الإدارة ستستمر في السعي للخيارات الممكنة للوصول إلى هذه المجموعة من الأشخاص؛

(5) الالتزام بتعميم قضايا المناخ.

59- ووجد المجلس بأن إجراء تقديرات الأثر على 15 في المائة فقط من الحافظة هو هدف متواضع. واستجابت إدارة الصندوق بالقول أنه، وحيث أن التقديرات لم تعد مقتصرة على قياس المساهمة وإنما تتضمن الآن تركيزا مخصصا على عزو هذه المساهمة، فإن ذلك يمثل هدفا طموحا.

60- وفر المجلس اقتراحات كي تنظر فيها إدارة الصندوق، وسعى للحصول على إيضاحات ومعلومات إضافية عن القضايا التالية:

(1) إعادة النظر في صياغة المؤشر 1.1.1 لجعله أقل تقييدا؛ ويمكن إعادة صياغة الكلمات على النحو التالي "عدد الأسر الريفية/المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة التي تمتلك اعترافا رسميا بحيازتها للموارد الطبيعية، أو حقوق الوصول إليها"؛

(2) إضافة إلى تقسيم البيانات حسب الجنس، إدراج مؤشرات أكثر تتعلق بالحساسية لقضايا التمايز بين الجنسين والمساواة بين الجنسين ضمن اللائحة المقترحة؛

(3) تطوير السبل اللازمة لقياس النتائج الخاصة بالمؤشرات المتحققة، من خلال إرساء الشراكات والتعاون مع الوكالات الأخرى؛

(4) الإيضاح العلني لمتى وكيف سيتم إجراء التحول من النظام القديم لإدارة النتائج والأثر إلى النسخة المنقحة منه؛

(5) إيضاح معايير الاختيار للخمسة عشرة بالمائة من الحافظة التي ستخضع لتقييم الأثر وكيف يمكن للصندوق أن يضمن أن يتم تقييم الخمسة وثمانين بالمائة المتبقية من المشروعات بصورة ملائمة من قبل الحكومات الشريكة؛

(6) اقتراح سبيل لقياس تمكين السكان الريفيين؛

(7) إيضاح كيفية قيام الصندوق بإدارة تكلفة القيام بمسوحات الأثر.

61- وأشارت إدارة الصندوق إلى أن نظام إدارة النتائج والأثر ومؤشراته الجوهرية ما هي إلا مكون واحد فقط من نظام رصد وتقييم المشروعات، وأنه لا يضم بالضرورة كل تفصيل عما يتم إجراؤه. وسيضمن النظام الإجمالي لرصد وتقييم المشروعات اقتناص جميع هذه المظاهر، كما أنه يتوجب النظر إلى نظام إدارة النتائج والأثر المعدل ضمن سياق المبادرة الإجمالية لتقدير الأثر والإطار الكلي للفعالية الإنمائية.

62- وبالتعليق على حقيقة قيام المشروعات بتقدير مؤشرات المخرجات باستخدام مسح المخرجات السنوي للصندوق، دون فرض مثل هذه المسوحات عندما تتوفر في البلد المعني نظم مساوية أو أفضل لقياس مخرجات مشروعات الصندوق، تساءل أحد الممثلين فيما لو كانت مواءمة المؤشرات الجوهرية على مستوى المخرجات لتناسب المنهجيات الوطنية للرصد والتقييم ستؤدي إلى عدم الاتساق في النتائج. وأوضحت إدارة الصندوق بأن هنالك مقابل جيد وهو ضمان الإحساس بالملكية القطرية للمشروعات.

زاي – برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (البند 8 من جدول الأعمال)

63- استعرض المجلس التنفيذي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية أوزبكستان (EB 2017/120/R.8).

64- وقد عقدت ندوة غير رسمية حول برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا بتاريخ 8 مارس/آذار، حضرها ممثلان اثنان فقط من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي. وأعلمت السكرتيرة المؤقتة للصندوق المجلس بأن المناقشات جارية مع منسقي القوائم لإيجاد السبل الرامية لتعزيز المشاركة في الندوات غير الرسمية.

65- أثنى الصندوق بشدة على الفريق لإعداده لهذه الوثيقة عالية الجودة التي تعرض أولويات الصندوق الاستراتيجية وبرنامج عمله بصورة واضحة. واقترح توسيع قائمة الشركاء لتضم منظمة العمل الدولية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

66- وتساءل بعض الممثلين عن وضع العمالة القسرية وعمالة الأطفال في البلاد وبخاصة في قطاع القطن. وأشار فريق الصندوق إلى تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية مؤخرا (فبراير/شباط 2017)، تؤكد فيه المنظمة على إلغاء عمالة الأطفال بصورة تدريجية في أوزبكستان، ووجود الإجراءات الضرورية التي وضعتها المنظمة والبنك الدولي لرصد ممارسات العمل. علاوة على ذلك، وفي أوزبكستان، فإن قطاع القطن تحديدا يهيمن عليه المزارعون على نطاق كبير، وهم ليسوا بالمجموعة المستهدفة للصندوق.

67- وأشار الأعضاء إلى التحديات التي تتعلق باستهداف أصحاب الحيازات الصغيرة، أو ما يعرف بمزارعي الدوخن في أوزباكستان. واستجابة لذلك، أكدت إدارة الصندوق مجددا على أن العمل مع أصحاب الحيازات

الصغيرة هو ما يمثل السمة الاستراتيجية الرئيسية للصندوق في البلاد، وأن الحافظة الجارية للصندوق قد أثبتت بالفعل نتائج إيجابية على أرض الواقع.

حاء – اقتراحات المشروعات/البرامج المعروضة على المجلس التنفيذي للنظر فيها (البند 9 من جدول الأعمال)

68- وأُعلم المجلس بالمصادقة على المناقشات الخاصة باتفاقية التمويل واتفاقية الضمانات في مشروع تخفيف وطأة الفقر الريفي في ولاية مارانهاو في البرازيل بتاريخ 31 مارس/آذار 2017، كما اتفق عليه في الدورة التاسعة عشرة بعد المائة. وقد تم تداول نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها واتفاقية الضمان مع المجلس التنفيذي.

(أ) أفريقيا الشرقية والجنوبية

أنغولا: مشروع تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وإضفاء الطابع التجاري عليها في محافظتي كوانزا سول وهويلا

69- نظر المجلس التنفيذي في المقترح المدرج في الوثيقة EB 2017/120/R.9 وضميمتها واتفاقية التمويل التي تمت مناقشتها، واعتمد القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية أنغولا قرضاً بشروط عادية تعادل قيمته ثمانية وعشرين مليونا وثمانمائة ألف دولار أمريكي (000 800 28 دولار أمريكي)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

(أ) آسيا والمحيط الهادي

سري لانكا: برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

70- نظر المجلس التنفيذي في المقترح المدرج في الوثيقة EB 2017/120/R.13 واتفاقية التمويل التي تمت مناقشتها، واعتمد القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية قرضا بشروط مختلطة تعادل قيمته ثلاثة وثلاثين مليونا وسبعمائة ألف دولار أمريكي (000 700 33 مليون دولار أمريكي) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

طاء – المسائل المالية (البند 10 من جدول الأعمال)

(أ) تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث والأربعين بعد المائة

71- استعرض المجلس التنفيذي "تقرير رئيس اللجنة عن الاجتماع الثالث والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات"، كما ورد في الوثيقة EB 2017/120/R.14.

72- كما قدّم رئيس اللجنة موجزا شفهيا عن استعراض المناقشات التي أجرتها اللجنة.

73- وطلب الممثلون إيضاحات وتفاصيل إضافية على: مستوى النفقات التشغيلية للصندوق، التفاوتات الكبيرة في أسعار الصرف وصلتها المحتملة بالصندوق، وإدارة المخاطر والصرف، والقضايا المؤسسية المتشابكة التي

يبلّغ عنها مكتب الإشراف والمراجعة، وتوصيات المكتب، ونمط المخالفات المزعومة التي تحرّاها المكتب وطبيعة الشكاوي المستلمة. ووفّرت إدارة الصندوق ورئيس اللجنة الإيضاحات كما هو مطلوب.

74- وأوضح رئيس لجنة مراجعة الحسابات بأن المكاتب القطرية للصندوق تعمل في جملة واسعة من السياقات وأن القضايا التي تتم مواجهتها أثناء مراجعة الحسابات متنوعة بما يتناسب مع هذا التنوع. واقترح بذل الجهود لوضع إجراءات معيارية موحدة، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب الإداري لتيسير الرصد من قبل المقر.

75- وفر مكتب المراجعة والإشراف الإيضاحات الخاصة بالتقرير السنوي عن أنشطة المكتب خلال عام 2016، وتوصيات المراجعة التي تغطي قضايا مثل ميزانية المكاتب القطرية للصندوق ونفقاتها؛ وإدارة الأصول؛ وخدمات السائقين والمركبات؛ والتفويض باتخاذ القرارات، وعلى وجه الخصوص في مجال المالية؛ والامتثال لمتطلبات الأمن والسلامة. وقد تم إيلاء أولوية قصوى لست عشرة من هذه التوصيات، بحيث سيتم اتخاذ الإجراءات السريعة للتخفيف من المخاطر. كذلك فقد أعلم المجلس أيضا بإغلاق 56 حالة/شكوى خلال عام 2016، منها 29 ذات صلة بمشروعات، و27 ذات صلة بموظفين. واستذكر المكتب أن "التقرير السنوي عن الأنشطة التحقيقية ومكافحة الفساد التي يقوم بها المكتب" يتاح كل عام على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت بعد الموافقة عليه في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في شهر مارس/آذار–أبريل/نيسان.

76- وفيما يتعلق بالتأكيد على مراجعة المكاتب القطرية للصندوق، أوضح المكتب بأن هنالك قرار متعمد اتخذ للتركيز على نطاق هذه المراجعات في عامي 2015 و2016، بحيث يتم التركيز فيها على الامتثال التشغيلي والإجرائي، وقضايا الكفاءة، بهدف توفير التغذية الراجعة والدروس المستفادة حول المخاطر الناشئة في مجال اللامركزية. وأوضح المكتب أيضا، بأنه، وفي هذا العام، سيتحول التركيز على المظاهر الائتمانية ومظاهر التوريد في البرامج القطرية، وأن مكتب المراجعة والإشراف سوف يعد تقريرا للمراجعة سيستند إلى القضايا الشاملة عوضا عن جمع الدروس المستفادة من مراجعات المكاتب القطرية الإفرادية. وسوف يتابع نفس التقرير أيضا النتائج التي خرجت بها مراجعة توريد المشروعات في الصندوق التي أجريت عام 2015.

77- كذلك أثار أحد الأعضاء مسألة الوصول المقيّد لتقارير المراجعة الداخلية، واقترح استعراض هذا الأمر. وأبلغ المستشار العام المجلس بوجود مسح أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2015 حول سياسات الإفصاح ونشر الوثائق التي تتعلق بتقارير المراجعة الداخلية في 42 منظمة دولية، تمتلك 33 منظمة منها لجان لمراجعة الحسابات. وبالاستشهاد ببعض نتائج المسح، أشار إلى أن كل منظمة تتبع ممارسة مختلفة، وأنه من الصعب تحديد ماهي أفضل الممارسات بين المنظمات الدولية. كذلك، فقد أشار أيضا إلى أن الحوار سيستمر حول هذه القضية مع مكتب المراجعة والإشراف ولجنة مراجعة الحسابات في الصندوق.

78- وتعقيبا على تعليق حول الوصول المقيّد لبعض الوثائق في اللجان الفرعية، قال ممثل آخر بأنه يجب النظر في هذه القضية بغية تعزيز الشفافية والانفتاح ضمن الدول الأعضاء في الصندوق. ومع أن الرئيس دعم هذه الفكرة، إلا أنه أشار أيضا إلى التحدي الكامن لحماية المبلغين ومصادر المعلومات المتعلقة بتقارير مراجعة الحسابات. واقترح تقديم وثيقة عن هذه القضية إلى المجلس التنفيذي في دورته في ديسمبر/كانون الأول، وإذا أمكن، توفير تحديث عن وضع جاهزية هذه الوثيقة للمجلس في دورته التي ستعقد في سبتمبر/أيلول.

79- وتم التقدم بطلب لاستعراض سجل المخاطر الاستراتيجية في الصندوق. وفي هذا الصدد، أشار أحد الممثلين إلى أنه، وعلى الرغم من أنه قد أوكلت إلى لجنة مراجعة الحسابات مهمة استعراض المخاطر التي يواجهها

الصندوق إلا أن المجلس واللجنة لم يتمكنا من استعراض سجل مخاطر الصندوق. واقترح هذا الممثل مناقشة القضية بصورة أوسع من قبل كل من اللجنة والمجلس. وأشار رئيس الصندوق إلى أن الصندوق يمتلك نظاما لإدارة المخاطر المؤسسية، واقترح عرض القضية على لجنة مراجعة الحسابات ومن بعد ذلك على المجلس. ووافق رئيس اللجنة على أخذ اللجنة بهذه القضية.

80- وخلال المناقشات، أكد أعضاء المجلس على الحاجة للاستمرار في رصد واستعراض مخاطر أسعار الصرف، وسعوا للحصول على مزيد من التأكيدات حول الضوابط التي يضعها الصندوق للتخفيف من أثر خسائر سعر الصرف، وبخاصة في هذه الأوقات التي تتسم بتقلبات كبيرة. ووفرت إدارة الصندوق تفاصيل إضافية حول هذه المسألة، وحول الاجراءات العديدة المتخذة للتخفيف من مخاطر العملة مما تبناه الصندوق.

81- واستجابة لسؤال يتعلق بتدفق الأموال، أوضحت إدارة الصندوق بأنه ونظرا لطبيعة الهيكل المالي للصندوق، فإن متطلبات السيولة حصيفة وكافية. وأما بشأن متوسط عمر القروض، فإن فترة قروض الصندوق تنحو لأن تكون أطول بكثير من تلك التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وعبّرت إدارة الصندوق أيضا عن وجهة نظرها القائلة بأن تسريع الصرف من القروض سوف يؤدي إلى نتائج أفضل. ومن جهة أخرى، أشارت أيضا إلى أن التدفق السريع للأموال قد يؤدي في بعض الأحيان إلى ممارسات غير مرغوب بها. وبهذا الصدد، فقد أُعلم المجلس بأن هنالك وثيقة حول العملية الجارية بين الدوائر المتعلقة بالصرف والتي سيتم تشاطرها كجزء من التغيرات التي ستطرأ على عملية الأعمال، والتي تخطط الإدارة لإدخالها خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

82- علّق بعض الممثلين على الحاجة للربط بين مناقشات اللجنة والمناقشات التي يجريها المجلس. واقترح أحد الممثلين متابعة المجلس التنفيذي لبعض القضايا التي تنظر فيها اللجنة.

83- وبالإشارة إلى طلب اللجنة بإبقائها على اطلاع بالتقدم الذي أحرزته مجموعة العمل المؤسسية بشأن سياسات ومعايير التمويل في الصندوق وشروطه، طلب أحد الأعضاء من إدارة الصندوق تزويد اللجنة بتحديثات منتظمة عن دراسة الجدوى الخاصة بالاقتراض، علاوة على تنفيذ إطار الاقتراض السيادي.

(ب) القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

84- نظر المجلس التنفيذي في "القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016" (بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي) (الوثيقة EB 2017/120/R.15).

85- وحددت الإدارة العوامل الرئيسية التي تؤثر على الوضع المالي للصندوق والنتائج المبلغ عنها، مؤكدة بأن الوضع المالي الإجمالي للصندوق متين، وأن استدامته على المدى الطويل تخضع لرصد وثيق. وتم توفير تفاصيل إضافية عن التفاوت في أسعار الصرف وأثره على القوائم المالية، علاوة على الإجراءات المختلفة لتخفيف مخاطر العملية مما تبناه الصندوق. وأشير إلى أنه، وبتاريخ نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016، كانت السيولة في الصندوق أعلى من متطلبات الحد الأدنى للسيولة وفقا لسياسة السيولة. كما تم التأكيد أيضا على مسألة تأثير نفقات تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون على الوضع المالي للصندوق وأهمية تعويض الدول الأعضاء الصندوق عن هذه النفقات التي يتحملها كأحد الاعتبارات الأساسية في الجدوى المالية طويلة الأمد

للصندوق. وأشير إلى أن مستوى التعهدات المطلوبة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون سيرتفع إلى 37.1 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

86- وفرت إدارة الصندوق إيضاحات إضافية حول مستوى النفقات التشغيلية/الاستشارية.

87- وفي الختام، وافق المجلس على القرار التالي:

"وفقا للبند 6 من المادة 12 من اللوائح المالية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نظر المجلس التنفيذي في القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 وفي تقرير المراجع الخارجي بشأنها، بما في ذلك شهادة المراجع الخارجي المستقل على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي، ووافق على تقديم هذه الوثائق إلى الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين في فبراير/شباط 2018 لإقرارها".

(ج) احتياجات السحب الثامن والثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2017

88- نظر المجلس التنفيذي في احتياجات السحب الثامن والثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء للعام 2017 (الوثيقة EB 2017/120/R.16).

89- ووافق المجلس التنفيذي على القرار التالي:

"يقر المجلس التنفيذي، وفقاً للبند 5(ج) من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واللائحة الخامسة من اللوائح المالية للصندوق، سحب 35 بالمائة من مساهمات التجديد العاشر للموارد في أبريل/نيسان 2017، أو حسبما تنص عليه الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأعضاء الإفرادية، لتغطية مصروفات القروض والمنح لعام 2017. وتغطى أي مبالغ أخرى مطلوبة لاحتياجات الصرف في عام 2017، ولا يشملها السحب من هذه المساهمات، من الأصول السائلة للصندوق. ويفوض المجلس التنفيذي رئيس الصندوق بالعمل وفقا لهذا القرار".

ياء – الزيارات القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق (البند 11 من جدول الأعمال)

90- عند نظره في "الزيارات القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق للفترة 2018–2020" (EB 2017/120/R.1)، وافق المجلس على أن تكون إثيوبيا والكاميرون، على التوالي، وجهتي الزيارتين القطريتين لعامي 2018 و2019.

91- كما وافق المجلس أيضا على تكون الفترة من 14 إلى 18 مايو/أيار هي التاريخ المحدد لزيارة إثيوبيا لعام 2018. وستتم مناقشة وجهة الزيارة القطرية لعام 2020 في دورة لاحقة من دورات المجلس.

كاف – تحديث عن مرافق التمويل الجديدة: برنامج السبل المهنية (البند 13 من جدول الأعمال)

92- أحاط المجلس علما بالوثيقة "تحديث عن مرافق التمويل الجديدة: برنامج السبل المهنية" (EB 2017/120/R.18).

93- وبالإشارة إلى المناقشات ذات الصلة التي دارت خلال الدورة التاسعة عشر بعد المائة للمجلس، استذكر أحد الممثلين بأن المجلس قد حث على توخي الحذر الشديد فيما يتعلق بمرافق التمويل الجديدة، مشددا على ضرورة وجود معلومات مسهبة حول معايير الاختيار وعمليته وأثرها واستدامتها، مما يكتسب أهمية خاصة. وأشار ممثل آخر إلى أن حزمة التعويضات للمشاركين في برنامج السبل المهنية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار

نظم التعويض الوطنية في القطاع الخاص في البلدان المعنية. وطُلبت معلومات إضافية ليتم توفيرها في دورة لاحقة من دورات المجلس عندما تسعى إدارة الصندوق للحصول على موافقته بقبول مساهمات الأموال التكميلية لتمويل هذا البرنامج.

94- وأكدت الإدارة مجددا على أن البرنامج يصر على بناء قدرات الشركاء الوطنيين، وأبلغت المجلس بأن هذه القضايا ما زالت قيد المناقشة مع شركاء متنوعين من المؤسسات الخيرية. وسيتم توفير المزيد من المعلومات للمجلس في دورة لاحقة من دوراته في حال طُلب منه الموافقة على قبول الأموال التكميلية لتمويل البرنامج.

لام – تحديث عن تصميم صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأصحاب الحيازات الصغيرة في الصندوق (البند 21 من جدول الأعمال)

95- بناء على طلب من المجلس، وفرت إدارة الصندوق تحديثا عن التصميم المقترح لصندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأصحاب الحيازات الصغيرة. وأحاط المجلس علما بالمعلومات المتوفرة حول المقترح الجديد للصندوق. ومن شأن صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يمكّن الصندوق من الترويج لتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، واستقطاب التأييد من القطاع الخاص وإشراكه بصورة متزايدة. والهدف هو حث التمويل التجاري لتنمية سلاسل القيمة، والاستفادة من حافظة الصندوق كآلية للتخفيف من المخاطر، وإطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص المسؤولة الهادفة إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأصحاب الحيازات الصغيرة. وأعلمت إدارة الصندوق المجلس بأن الترتيبات المؤسسية والقضايا القانونية ما زالت قيد التصميم، نظرا لأن هذا الصندوق سوف يمول بمصادر خارجية ولن يستخدم مصادر التجديد الأساسية للصندوق.

96- وعبّر المجلس عن تقديره لهذه الوثيقة الغنية بالمعلومات، وعن الفرصة المتاحة لمناقشتها. واعترف بأن هذا الصندوق سيشكل سبيلا ابتكاريا وخلاقا لإرساء الشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز تنمية سلاسل القيمة، ورحّب بالخطة الرامية للعمل مع مؤسسات التمويل المحلية لتمويل مشترك للمبادرات التي يتقدم بها المزارعون والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

97- وفيما يتعلق بالاستثمار المباشر المقترح الذي سيشغله صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأصحاب الحيازات الصغيرة، تساءل أحد الممثلين فيما لو كان ذلك سيؤدي إلى منافسة غير عادلة لموفري الخدمات المالية الوطنيين. وأكدت الإدارة مجددا للمجلس بأنه ما من خطر من مزاحمة موفري الخدمات المالية الوطنيين، لأن الصندوق المقترح سوف يعمل على شريحة أدنى من تلك التي تستهدفها المؤسسات التجارية، وأعلى من الفضاء الذي تشغله نمطيا مؤسسات التمويل الصغري.

98- واستجابة لتساؤل عن مصادر أموال هذا الصندوق، سلطت الإدارة الضوء على أن التكاليف ستمول بالكامل من الأموال التكميلية. وسعى الأعضاء للحصول على توضيحات عن قضايا متعددة ووفروا تعليقات كي تنظر فيها الإدارة عند استكمال الوثيقة. وأكدت الإدارة أن الوثيقة ما زالت قيد الإنجاز، وأنها ستتطرق لجميع القضايا المثارة بصورة مسهبة في الاقتراح النهائي.

99- أحاط المجلس علما بخطة الإدارة لعرض التصميم النهائي للصندوق عليه في دورته الحادية والعشرين بعد المائة، في أيلول/سبتمبر 2017.

ميم – مسائل أخرى (البند 12 من جدول الأعمال)

100-تحت هذا البند طلب ممثل هولندا النظر في بندين اثنين.

(أ) **مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها**

101-وفرت إدارة الصندوق تحديثا عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في متابعة للوثيقة المشتركة التي عرضت على المجلس في دورته التاسعة عشر بعد المائة. وفيما يتعلق باجتماع المجموعة الاستشارية رفيعة المستوى للوكالات الثلاث، والذي عقد في 20 يناير/كانون الثاني، أعلم المجلس بما يلي: (1) اتخذت قرارات ملموسة لتنفيذ الإجراءات الواردة في الوثيقة المشتركة؛ (2) عقدت نقاشات حول التقرير المجمع لمبادئ الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن تنفيذ الأولويات المشتركة للوكالات الثلاث لعام 2016؛ (3) صيغت الأولويات المشتركة للوكالات الثلاث لعام 2017.

102-وفيما يتعلق باجتماع رؤساء الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والذي عقد في 28 مارس/آذار 2017، فقد أعلم المجلس بالتصديق على التقرير الخاص بتنفيذ الأولويات المشتركة للوكالات الثلاث لعام 2016، كما تم الاتفاق على الأولويات المشتركة لعام 2017. وفيما يتعلق بالاجتماع التالي للمجموعة الاستشارية رفيعة المستوى، والتي تضطلع بمسؤولية رصد تنفيذ الورقة المشتركة، فسيجري في مايو/أيار 2017. وفي هذا الاجتماع، سيقوم رؤساء شؤون الموظفين في الوكالات الثلاث بالإبلاغ عن مناقشاتهم بشأن الندوة السنوية المشتركة رفيعة المستوى حول التعاون بين الوكالات الثلاث.

103-وقعت اتفاقية تفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في أواخر شهر مارس/آذار. وأحاطت الإدارة علما بأن الصندوق لم ينخرط في صياغة مذكرة التفاهم هذه التي تتطرق للقضايا المؤسسية والتشغيلية التي ناقشها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالعلاقة المؤسسية الخاصة بينهما.

104-وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات المتوفرة، وشجع الإدارة على عقد جلسات/ندوات مشتركة حول التعاون بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها وزيادة التعاون مع الوكالتين الآخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما في المستقبل.

105-واستذكر رئيس الصندوق أنه اقترح عقد ندوة/دورة غير رسمية مشتركة للمجالس التنفيذية للوكالات الثلاث قبيل انتخابه، وأكد للمجلس بأنه سوف ينفذ هذا الالتزام المتعلق بالتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

106-وسلط بعض الممثلين الضوء على أهمية التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في الميدان. وعلاوة على ذلك، وعلى ضوء جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة، توفر الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة سبيلا لإيصال نتائج أفضل وأكثر فعالية. واقترح خلق قنوات اتصال جديدة ومخصوصة كي تبقى الدول الأعضاء على دراية أفضل بالتعاون بين الوكالات الثلاث. واقترح

أحد الممثلين أن تركز الدورة المشتركة على الخطوات التالية، بما في ذلك التقديرات والوثائق القطرية المشتركة. وأما التوقع الآخر من هذا التعاون فهو قدرة أكبر على العمل معا في مجال حوار السياسات.

107- وبالإشارة إلى أن ردم الفجوة بين التنمية والمساعدة الإنسانية يمثل أحد التحديات الرئيسية من المنظور الإنمائي، فقد اقترح أحد الممثلين أن تجمع الوكالات الثلاث مواردها في بلد ما لزيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء والفوائد المنبثقة عن مشاركتهم في الأسواق وتعزيز صمودهم.

(ب) **تحديث عن خبرة الصندوق بشأن مذكرات التفاهم مع القطاع الخاص**

108- أحاط المجلس علما بالتحديث عن الخبرة المكتسبة في مذكرات التفاهم بين الصندوق والقطاع الخاص كما وفرتها الإدارة. وسلطت إدارة الصندوق الضوء على الدروس المستفادة من العمل مع الشركات متعددة الجنسيات، مثل الحاجة إلى تحديد المواءمة الجغرافية والمحصولية بين الشركة والمشروع الذي يموله الصندوق، وإشراك الموردين والتجار وأصحاب الحيازات الصغيرة في الاتفاقيات.

109- ووفرت إدارة الصندوق لمحات عن نتائج الاتفاقيات الموقعة عام 2014 مع Intel وUnilever. وعلى الرغم من أن الاتفاقية مع Unilever في الهند لم تثمر عن اتفاق بين المزارعين والتجار، إلا أن الشراكة الخاصة بسلاسل قيمة الكسافا في نيجيريا كانت ناجحة للغاية، وتم تدريب أصحاب الحيازات الصغيرة من مزارعي الكسافا على رمز تصنيف الزراعة المستدامة. وفيما يتعلق بـ Intel، فقد تم استخدام برمجيات الزراعة الإلكترونية eAgri الخاصة بأدوات الإرشاد الزراعي بصورة ناجحة من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المبادرات الريفية في إقليم آسيا منذ توقيع اتفاقية التفاهم.

110- وأشارت الإدارة أيضا إلى شراكات أخرى جارية مع شركات متعددة الجنسيات دون التوقيع على مذكرات تفاهم رسمية بشأنها. وتساءل المجلس عن القيمة المضافة لتوقيع مذكرات تفاهم إذا كانت مثل هذه الشراكات محتملة بدونها. وأكدت إدارة الصندوق على أهمية مذكرات التفاهم في تعزيز تخطيط الإجراءات المنتظمة واستمرارية المبادرات والأنشطة.

111- كذلك فقد سأل المجلس أيضا عن الجاذبية والقيمة المضافة للعمل مع الصندوق بالنسبة للقطاع الخاص. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن شركات ومؤسسات القطاع الخاص تبدي اهتماماً علاوة على حاجتها للعمل مع الصندوق لتوفير الموارد من القطاع الخاص كجزء من جهودها المؤسسية لتحمل المسؤولية الاجتماعية وعملياتها الجوهرية. وفي هذا السياق، ونظرا للأهمية المتزايدة للزراعة لأعمال هذه الشركات والمؤسسات، فإن الصندوق يمثل شريكاً قيماً لأنه يوفر إمكانية الوصول إلى المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

نون – اختتام الدورة

112- شكر رئيس الصندوق المجلس التنفيذي على ترحيبه الحار به وعلى مشاركته النشطة وإسهاماته المثمرة خلال الدورة. كذلك فقد شكر الممثلين على البيانات المشتركة للقوائم المختلفة وبين القوائم، والتي أسهمت بصورة كبيرة في كفاءة دورة المجلس هذه.

113- علاوة على ذلك، فقد شكر رئيس الصندوق السيد Pestana de Barros، والسيد Des Alwi، والسيد Alberto Cogliati، على تقاريرهم الشاملة التي قدموها للمجلس نيابة عن مجموعة العمل المعنية بنظام

تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولجنة التقييم، ولجنة مراجعة الحسابات على التوالي. وشكر أيضا مكتب التقييم المستقل على تقاريره المستنيرة التي قدمها حول البنود المختلفة التي غطتها هذه الدورة.

114- وأخيرا، أوجز رئيس الصندوق المناقشات التي جرت والتي سيستمر بعضها بصورة غير رسمية خلال معتكف المجلس التنفيذي، وأعلن عن اختتام الدورة.

رابعا – الوثائق المعروضة للعلم

115- عرضت الوثائق التالية على المجلس للعلم:

- تحديث عن مرافق التمويل الجديدة: برنامج السبل المهنية (EB 2017/120/R.18)
- تقرير الأنشطة العالمية، والإقليمية، والقطرية المخطط لها (EB 2017/120/R.19)
- تقرير عن وضع مساهمات التجديد العاشر لموارد الصندوق (EB 2017/120/R.20/Rev.1)
- تقرير عن الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (EB 2017/120/R.21)
- تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2016 (EB 2017/120/R.22)
- تقرير عن وضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها (EB 2017/120/R.23)
- تقديرات مدفوعات سداد أصول القروض، ورسوم خدمتها المتنازل عنها نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون (EB 2017/120/R.24)
- المنح والمشروعات والبرامج الموافق عليها بموجب إجراء انقضاء المدة في عام 2016 (EB 2017/120/R.25)
- تحديث عن تصميم صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأصحاب الحيازات الصغيرة (EB 2017/120/R.26)

خامسا – المعلومات الموفرة بموجب نهج المواءمة مع الغرض

- قائمة بالوثائق المعروضة على الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

Investing in rural people
Investir dans les populations rurales
Invertir en la población rural
الاستثمار في السكان الريفيين

المشاركون في الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي

Delegations at the 120th session of the Executive Board

Délégations à la cent vingtième session du Conseil d'administration

Delegaciones en el 120º período de sesiones de la Junta Ejecutiva

Executive Board — 120th Session
Rome, 10-11 April 2017

For: **Information**

ALGERIA

Nourdine LASMI
Directeur de la maintenance et des moyens
Ministère des finances
Alger

Abdelhamid SENOUCI BEREKSI
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

Abdennour GOUGAM
Secrétaire des affaires étrangères
Représentant permanent suppléant
de la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

Imed SELATNIA
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

ANGOLA

Carlos Alberto AMARAL
Ministre Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République d'Angola
auprès du FIDA
Rome

Ângelo DO ROSÀRIO RAFAEL
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République d'Angola
auprès du FIDA
Rome

ARGENTINA

Claudio Javier ROZENCWAIG
Embajador
Representante Permanente de
la República Argentina ante
la FAO, el FIDA y el PMA
Roma

ARGENTINA (cont'd)

Nazareno Cruz MONTANI CAZABAT
Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República Argentina ante
la FAO, el FIDA y el PMA
Roma

AUSTRIA

Verena HAGG
Adviser
International Financial Institutions
Federal Ministry of Finance
Vienna

BELGIUM

Guy BERINGHS
Ministre Plénipotentiaire
Représentant permanent adjoint de
la Belgique auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

BRAZIL

Rafael RANIERI
General Coordinator of Relations
with International Organizations
Secretariat of International Affairs
Ministry of Planning, Development
and Management
Brasilia

CANADA

David CUMING
Programme Officer
Permanent Mission of Canada
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

CHINA

LIU Weihua
Deputy Director-General
Department of International Economic and Financial Cooperation
Beijing

CHINA (cont'd)

ZANG Fazhen
Deputy Director
Department of International Economic and Financial Cooperation
Ministry of Finance
Beijing

ZHANG Ji
Official
Department of International Economic and Financial Cooperation
Ministry of Finance
Beijing

SHI Jiaoqun
Counsellor
Deputy Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

HUANG Xionghua
Second Secretary
Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

LANG Pengfei
Third Secretary
Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

DENMARK

Vibeke Gram MORTENSEN
Counsellor
Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD
Rome

Morten FRØSLEV BRUUN
Intern
Multilateral Department
The Royal Danish Embassy
Rome

DOMINICAN REPUBLIC

Julia VICIOSO VARELAS
Ministra Consejera
Representante Permanente Alterna
de la República Dominicana
ante el FIDA
Roma

Diana INFANTE QUIÑONES
Consejera
Representante Permanente Alterna
de la República Dominicana
ante el FIDA
Roma

Liudmilla KUZMICHEVA
Consejera
Representante Permanente Alterna
de la República Dominicana
ante el FIDA
Roma

EGYPT

Abdelbaset Ahmed Aly SHALABY
Agricultural Counsellor
Deputy Permanent Representative of
the Arab Republic of Egypt to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

FRANCE

Arnaud GUIGNÉ
Conseiller économique
Adjoint au Chef du
Service économique régional
Ambassade de France
Rome

Serge TOMASI
Ambassadeur
Représentant permanent
de la République française
auprès de l'OAA, PAM et FIDA
Rome

Jérôme AUDIN
Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République française auprès
de l'OAA, PAM et FIDA
Rome

GERMANY

Martina METZ
Minister
Alternate Permanent Representative of
the Federal Republic of Germany to
the International Organizations
Rome

Katharina GRUBER
Intern
Permanent Representation of
the Federal Republic of Germany to
the International Organizations
Rome

GHANA

Nii QUAYE-KUMAH
Minister
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Ghana to IFAD
Rome

INDIA

Raj KUMAR
Joint Secretary
Department of Economic Affairs
Ministry of Finance
New Delhi

INDONESIA

Des ALWI
Minister
Deputy Chief of Mission
Chargé d'affaires, a.i.
Embassy of the Republic
of Indonesia
Rome

Royhan Nevy WAHAB
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Indonesia
to IFAD
Rome

Yusral TAHIR
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Indonesia
to IFAD
Rome

IRELAND

Aidan FITZPATRICK
Senior Development Specialist/Policy Lead
Economic Inclusion and Resilience Teams
Development Co-operation
Directorate (Irish Aid)
Department of Foreign Affairs
and Trade
Dublin

Bobby McDONAGH
Ambassador
Permanent Representative of
Ireland to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Damien KELLY
First Secretary (Agriculture)
Deputy Permanent Representative
of Ireland to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

ITALY

Alberto COGLIATI
Senior Adviser
International Relations Directorate
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

Valentina MUIESAN
Counsellor
Deputy Permanent Representative
of the Italian Republic to IFAD
Rome

Adriana APOLLONIO
First Counsellor
Directorate-General for
Development Co-operation
Ministry of Foreign Affairs and
International Cooperation
Rome

Lucia SENOFONTE
Adviser
Service in charge of Multilateral Development Banks (Office VIII)
Directorate General for International Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

ITALY (cont'd)

Stefano PISOTTI
Adviser
Directorate-General for Development Cooperation
Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation
Rome

JAPAN

Osamu KUBOTA
Minister Counsellor
Deputy Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

Akiko MUTO
First Secretary
Alternate Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

KENYA

Teresa TUMWET
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

Kahoro KINARO
First Secretary
Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

KUWAIT

Yousef Ghazi AL-BADER
Regional Manager for Central
Asian and European Countries
Operations Department
Kuwait Fund for Arab
Economic Development
Kuwait City

MEXICO

Martha Elena Federica BÁRCENA COQUI
Embajadora
Representante Permanente de
los Estados Unidos Mexicanos
ante el FIDA
Roma

Benito Santiago JIMÉNEZ SAUMA
Segundo Secretario
Representante Permanente Alterno
de los Estados Unidos Mexicanos
ante el FIDA
Roma

NETHERLANDS

Wierish RAMSOEKH
Counsellor
Deputy Permanent Representatives of
the Kingdom of the Netherlands to
the United Nations Organizations
for Food and Agriculture
Rome

Frans Van der STRAATEN
Cluster Coordinator
Regional and Development Banks,
Multilateral Institutions and Human
Rights Department
International Financial Institutions Division
Ministry of Foreign Affairs
The Hague

Hein GEVERS
Intern
Permanent Representation of the
Kingdom of the Netherlands to
the United Nations Organizations
for Food and Agriculture
Rome

NIGERIA

Yaya O. OLANIRAN
Minister
Permanent Representative of the
Federal Republic of Nigeria
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

NORWAY

Inge NORDANG
Ambassador
Permanent Representative of the
Kingdom of Norway to IFAD
Rome

Margot SKARPETEIG
Counsellor
Deputy Permanent Representative of
the Kingdom of Norway to IFAD
Rome

Emily Ryen GLOINSON
Intern
Royal Norwegian Embassy
Rome

PAKISTAN

Khalid MEHBOOB
Adviser
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Pakistan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Tanveer AHMED
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Pakistan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

REPUBLIC OF KOREA

JOO Won Chul
Counsellor (Agricultural Attaché)
Alternate Permanent Representative of the
Republic of Korea to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

SAUDI ARABIA

Mohammed Ahmed M. ALGHAMDI
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of the
Kingdom of Saudi Arabia to FAO
Rome

SAUDI ARABIA (cont'd)

Salah bin AbdelRazaq AL KHODER
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Kingdom of Saudi Arabia
to FAO
Rome

SPAIN

Juan Claudio DE RAMÓN JACOB-ERNEST
Primer Secretario
Embajada de España
Roma

María ABAD ZAPATERO
Técnico Superior Experto en Cooperación
Dirección de Cooperación Multilateral,
Horizontal y Financiera
Agencia Española de Cooperación
Internacional para el Desarrollo (AECID)
Madrid

SWEDEN

Victoria JACOBSSON
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of Sweden to IFAD
Rome

Clara AXBLAD
Programme and Policy Officer
Embassy of Sweden
Rome

SWITZERLAND

Liliane ORTEGA
Conseillère
Représentante permanente adjointe
de la Confédération suisse auprès
de la FAO, du FIDA et du PAM
Rome

UNITED ARAB EMIRATES

Yousuf Mohammed BIN HAJAR
Deputy Director
International Financial Relations
Department
Ministry of Finance
Abu Dhabi

UNITED KINGDOM

Elizabeth NASSKAU
First Secretary
Deputy Permanent Representative of
the United Kingdom of Great Britain and
Northern Ireland to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Nina HISSEN
Livelihoods Adviser
Department for International Development
of the United Kingdom of Great Britain
and Northern Ireland (DFID)
London

UNITED STATES

Nicholas STRYCHACZ
International Economist
Office of International Debt
and Development Policy
Department of the Treasury
Washington, D.C.

Amy SCHNABEL
Foreign Affairs Officer
Department of State
Washington, D.C.

Thomas M. DUFFY
Counsellor
Chargé d'affaires, a.i.
United States Mission to the
United Nations Agencies for
Food and Agriculture
Rome

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Elías Rafael ELJURI ABRAHAM
Embajador
Representante Permanente de
la República Bolivariana de Venezuela
ante la FAO y demás Organismos
de las Naciones Unidas
Roma

Porfirio PESTANA DE BARROS
Ministro Consejero
Representante Permanente Alterno de la
República Bolivariana de Venezuela
ante la FAO y demás Organismos
de las Naciones Unidas
Roma

المراقبون

OBSERVERS
OBSERVATEURS
OBSERVADORES

مداولات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية

COSOP DELIBERATIONS[1]
DÉLIBÉRATIONS SUR LE COSOP
DELIBERACIONES SOBRE EL COSOP

UZBEKISTAN

Rustam KAYUMOV
Counsellor
Chargé d'affaires, a.i.
Embassy of the Republic
of Uzbekistan
Rome

[1] وفقا للوثيقة EB 2002/77/R.12 إجراءات استعراض المجلس التنفيذي لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، الفقرة 15 (2) عملية الإعداد

قائمة الوثائق المعروضة على الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي

رقم الوثيقة	البند من جدول الأعمال	العنوان
EB 2017/120/R.1/Rev.2	2	جدول الأعمال المؤقت
EB 2017/120/R.1/Rev.2/Add.1/Rev.1	2	برنامج عمل الدورة
EB 2017/120/R.2 + Add.1	3	صيغة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
EB 2017/120/R.3	4(a)	محاضر الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
EB 2017/120/R.4	4(b)	محاضر الاجتماع السادس لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
EB 2017/120/R.5	5	مواءمة العمليات للسياق القطري – نهج شمولي
EB 2017/120/R.6 + Corr.1[2]	6	محاضر الدورة السادسة والتسعين للجنة التقييم.
EB 2017/120/R.7 + Corr.1 + Add.1	7	الانتقال بنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق إلى المستوى التالي
EB 2017/120/R.8	8	**أوزبكستان:** برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
EB 2017/120/R.9 + Add.1 + Sup.1[3]	9(a)(i)	**أنغولا:** مشروع تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وإضفاء الطابع التجاري عليها في محافظتي كوانزا سول وهويلا
EB 2017/120/R.10[4]	9(a)(ii)	**جمهورية تنزانيا المتحدة:** مشروع تنمية مستجمعات إنتاج الحليب في المرتفعات الجنوبية
EB 2017/120/R.11[3]	9(b)(i)	**إندونيسيا:** مبادرة توسيع نطاق التمكين الريفي والتنمية الزراعية
EB 2017/120/R.12[3]	9(b)(ii)	**بابوا غينيا الجديدة:** مشروع أسواق للمزارعين القرويين
EB 2017/120/R.13 + Sup.1[2]	9(b)(iii)	**سري لانكا:** برنامج الشراكة بين الأعمال الزراعية وأصحاب الحيازات الصغيرة
EB 2017/120/R.14	10(a)	تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث والأربعين بعد المائة

[2] الوثيقة معروضة باللغة الفرنسية فقط.
[3] الوثيقة معروضة باللغة الإنكليزية فقط.
[4] تم سحبها من جدول الأعمال.

EB 2017/120/R.15	10(b)	القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
EB 2017/120/R.16	10(c)	احتياجات السحب الثامن الثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2017
EB 2017/120/R.26	10(d)	مقترح لتسوية المساهمات المستحقة على جمهورية العراق
EB 2017/120/R.17	11	الزيارات القطرية للمجلس التنفيذي في الصندوق 2018–2020

الوثائق المعروضة للعلم

EB 2017/120/R.18	13	تحديث عن مرافق التمويل الجديدة: برنامج السبل المهنية
EB 2017/120/R.19	14	تقرير الأنشطة العالمية، والإقليمية، والقطرية المخطط لها حتى 24 فبراير/شباط 2017
EB 2017/120/R.20	15	تقرير عن وضع التجديد العاشر لموارد الصندوق
EB 2017/120/R.21	16	تقرير عن الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق
EB 2017/120/R.22	17	تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2016
EB 2017/120/R.23	18	تقرير عن وضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها
EB 2017/120/R.24	19	تقديرات مدفوعات سداد أصول القروض ورسوم خدمتها المشطوبة نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون
EB 2017/120/R.25	20	المنح والمشروعات/البرامج الموافق عليها بموجب إجراء انقضاء المدة في عام 2016
EB 2017/120/R.26	21	تحديث عن تصميم صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأصحاب الحيازات الصغيرة

نهج المواءمة مع الغرض.

EB 2017 FFP2[5]	قائمة بالوثائق المعروضة على الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي

مذكرات إعلامية

[5] الوثيقة معروضة باللغة الإنكليزية فقط.

EB 2017/120/INF.1	ترتيبات الدورة العشرين للمجلس التنفيذي
EB 2017/120/INF.2	اتفاقية بين إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن اتساق أساليب ونظم التقييم المستقل والتقييم الذاتي في الصندوق – الجزء الأول: معايير التقييم
EB 2017/120/INF.3	المنح التي وافق عليها رئيس الصندوق عام 2016 بموجب نافذتي المنح العالمية/الإقليمية والمنح القطرية
EB 2017/120/INF.4	الاستعراض رفيع المستوى للقوائم المالية للصندوق لعام 2016
EB 2017/120/INF.5	أبرز ملامح المؤتمر الدولي بشأن الاستثمار في التحول الريفي الشمولي: نُهج ابتكارية للتمويل، الذي عقد في الفترة 25–27 يناير/كانون الثاني 2017
EB 2017/120/INF.6	نتائج تصويت المجلس التنفيذي بالمراسلة على شغل المقعد الشاغر في لجنة مراجعة الحسابات
EB 2017/120/INF.7	البرازيل: مشروع تخفيف وطأة الفقر الريفي في ولاية مارانهاو – الاتفاقية المتفاوض بشأنها

Document: EB 2017/120/R.1/Rev.3
Agenda: 2
Date: 10 April 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

جدول الأعمال

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

جهة الاتصال للأسئلة التقنية ونشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10-11 أبريل/نيسان 2017

جدول الأعمال

أولا– البنود المقدمة للموافقة، أو للعلم، أو للاستعراض[6]

1- افتتاح الدورة

2- اعتماد جدول الأعمال **[للموافقة]**

تيسيراً على السادة ممثلي الدول الأعضاء، ستوضع إلى جانب كل بند من بنود جدول الأعمال إحدى العبارات التالية للإشارة إلى الإجراء الواجب على المجلس اتخاذه:

[للموافقة]

[للاستعراض]

[للعلم]

3- صيغة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء **[للموافقة]**

4- مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء **[للعلم]**

(أ) تقرير رئيس مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن اجتماعها الخامس

(ب) تقرير رئيس مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن اجتماعها السادس

5- مواءمة العمليات للسياق القطري – نهج شمولي **[للاستعراض]**

6- التقييم

الدورة السادسة والتسعون للجنة التقييم **[للعلم]**

7- الانتقال بنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق إلى المستوى التالي **[للاستعراض]**

8- برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية: أوزبكستان **[للاستعراض]**

9- اقتراحات المشروعات/البرامج المعروضة على المجلس التنفيذي للنظر فيها **[للموافقة]**

(أ) أفريقيا الشرقية والجنوبية

أنغولا: مشروع تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وإضفاء الطابع التجاري عليها في محافظتي كوانزا سول وهويلا

(ب) آسيا والمحيط الهادي

سري لانكا: برنامج الشراكة بين الأعمال الزراعية وأصحاب الحيازات الصغيرة

10- المسائل المالية

[6] هنالك بعض البنود المعروضة للعلم والتي ستناقش أثناء دورة المجلس.

(أ) تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث والأربعين بعد المائة **[للاستعراض]**

(ب) القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 **[للموافقة]**

(ج) احتياجات السحب الثامن والثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2017 **[للموافقة]**

11- الزيارات القطرية للمجلس التنفيذي في الصندوق للفترة 2018–2020 **[للموافقة]**

12- مسائل أخرى **[للعلم]**

(أ) مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها

(ب) تحديث عن خبرة الصندوق بشأن مذكرات التفاهم مع القطاع الخاص

ثانيا– الوثائق المعروضة للعلم [للعلم]

ستناقش الوثائق المعروضة للعلم خلال دورة من دورات المجلس فقط في حال ارتأت إدارة الصندوق ضرورة ذلك، أو ورد طلب محدد بهذا الخصوص من أحد أعضاء المجلس. ويتوجب إرسال مثل هذا الطلب كتابةً إلى سكرتير الصندوق قبل أسبوع من انعقاد الدورة.

ولن يتضمن برنامج عمل دورة ما من دورات المجلس سوى البنود التي ستناقش خلال هذه الدورة (أي البنود المعروضة للموافقة، أو الاستعراض، أو التأكيد، أو البنود المعروضة للعلم التي تم تلقي طلب كتابي لمناقشها أثناء دورة المجلس)، وسينشر برنامج عمل الدورة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت قبل أسبوعين من انعقادها.

13- تحديث عن مرافق التمويل الجديدة: برنامج السبل المهنية

14- تقرير الأنشطة العالمية، والإقليمية، والقطرية المخطط لها

15- تقرير عن وضع مساهمات التجديد العاشر لموارد الصندوق

16- تقرير عن الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

17- تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2016

18- تقرير عن وضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها

19- تقديرات مدفوعات سداد أصول القروض، ورسوم خدمتها المتنازل عنها نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون

20- المنح والمشروعات والبرامج الموافق عليها بموجب إجراء انقضاء المدة في عام 2016

21- تحديث عن تصميم صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأصحاب الحيازات الصغيرة

ثالثا- مذكرات إعلامية

(أ) ترتيبات الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي

(ب) المنح التي وافق عليها رئيس الصندوق في عام 2016 بموجب نافذتي المنح العالمية/الإقليمية، والمنح القطرية

(ج) البرازيل: مشروع تخفيف وطأة الفقر الريفي في ولاية مارانهاو – الاتفاقية المتفاوض بشأنها

(د) الاستعراض رفيع المستوى للقوائم المالية للصندوق لعام 2016

(هـ) اتفاقية بين إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن اتساق أساليب ونظم التقييم المستقل والتقييم الذاتي في الصندوق – الجزء الأول: معايير التقييم

(و) نتائج تصويت المجلس التنفيذي بالمراسلة على شغل المقعد الشاغر في لجنة مراجعة الحسابات

(ز) أبرز ملامح المؤتمر الدولي بشأن الاستثمار في التحول الريفي الشمولي: نُهج ابتكارية للتمويل، الذي عقد في الفترة 25–27 يناير/كانون الثاني 2017